تأثير وانعكاسات الاقتصاد الموازي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

The impact and repercussions of the informal economy on the financial balances of social security funds.

د. بلعبدون عواد
أستاذ محاضر أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم

تاريخ الاستلام: 2021/04/16 تاريخ القبول: 2021/04/20 تاريخ النشر: 2021/04

الملخص:

من بين الصعوبات التي تواجه هيئات صناديق الضمان الاجتماعي بصفة عامة وصناديق التأمينات الاجتماعية بصفة خاصة إشكالية عدم التصريح بالنشاط المهني للعمال. ومن مظاهر تلك الصعوبات انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي – القطاع غير الرسمي - الذي أثر سلبا على الاقتصاد الوطني والحق خسائر كبيرة مما انعكس سلبا على التوازن المالي لتلك الصناديق.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي ، التوازن المالي ، عدم التصريح بالعمال .

Summary :

Among the difficulties facing social security fund bodies in general and social insurance funds in particular is the problem of not declaring workers' professional activity. One of the manifestations of these difficulties is the

spread of the phenomenon of the informal economy - the informal sector - which negatively affected the national economy and inflicted large losses, which negatively affected the financial balance of these funds.

Keywords : *Parallel economy, fiscal balance, non-declaration of workers.*

المؤلف المرسل: بلعبدون عواد ، الإيميل: belabdouneaoued@yahoo.fr

ساهم انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في تفاقم الفقر، ففي الوقت الذي تشير فيه السلطات العمومية إلى تراجع البطالة إلى مستوى 11%[1] ، فإن التقديرات الفعلية تشير إلى تزايد دور القطاع الموازي الذي يمثل نصيبا كبيرا من اليد العاملة غير المصرح بها والخارج عن نطاق السيطـــرة ومراقبة الدولة نتيجة اشتداد المنافسة والضغط على الأسواق[2] . فإلى أي مدى يمكن للاقتصاد الموازي ان يؤثر على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي ؟

أولا - تعريف الاقتصاد الموازي وأسبابه

بداية كان من الضروري التعرض الى تعرف الاقتصاد الموازي ثم الى الأسباب التي أدت الى ظهوره وانتشاره.

[1]- جريدة الخبر " ربع الجزائريين بطالون "، العدد 4456 الصادرة بتاريخ 25 جويلية 2005.

[2]- أنظر جريدة الخبر، الجزائريون بين فقر زاحف و استدانة متزايدة، عدد 5438 بتاريخ 29 سبتمبر 2008 ص 07.

1- تعريف الاقتصاد الموازي:

عرفته منظمة العمل الدولية على أنه " ظاهرة عالمية يختلف مفهومه من بلد الى أخر، يوفر مناصب عمل غير مصرح بها، وعادة ما تكون غير محمية من طرف القانون". وعرفه المكتب الدولي للعمل بأنه " ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطـة الاقتصادية والتي قد تكون فردية او مرتبطة بوحدات اقتصادية وهي لا تدخـــل في إطار قانوني " [1].

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه " عبارة عن تبادل السلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس انشطته في الأسواق السوداء ".

في حين عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تطلق عليه تسمية الاقتصاد غير المنظور (L'économie non observé) بأنه " الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض ان تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية" [2].

بالمقابل عرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES بأنه " مجموعة المنتوجات وتبادل السلع والخدمات التي تتهرب كليا او جزئيا من القوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية والتي لا تخضع الى التسجيل الاحصائي والمحاسبتي بصفة كلية أو جزئية " [3].

[1] - بن موسى كمال، براغ محمد ، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه و اثاره، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية،العدد 04 لسنة 2013 ص 199 .

[2] - بن موسى كمال ، براغ محمد ، نفس المرجع ص 200 .

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق ، الدورة العامة العادية الرابعة و العشرين ، جوان 2004 ص 21 .

2- أسباب ظهور و انتشار الاقتصاد الموازي

يمكن تلخيص أسباب ظهور وانتشار الاقتصاد الموازي فيما يلي:

- للدولة الدور الكبير في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان التشغيل بالنظر إلى النمو المتزايد للسكان.

- العولمة و اثرها على نوعية الأنشطة الممارسة بالإضافة الى نوعية التعاملات الاقتصادية و خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات و مدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة اذ نجد أن هناك مؤسسات ومن اجل مواكبة المنافسة الدولية تلجا إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية و يتم تشغيلها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، ما يجبرهم ويدفعهم الى اللجوء إلى العمل في القطاع غيـــر الرسمي من اجل الحصول على أجور إضافية.

– الاثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي للخوصصة والازمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في مجالات و غلق المؤسسات العمومية مما يتسبب في تسريح العمال ...الخ.

- إضافة الى ارتفاع طلبات العمل وارتفاع معدل التضخم وعدم مرونة وواقعية التشريعات الاقتصادية والتعقيدات الإدارية، انخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسب البطالة وزيادة النمو السكاني وندرة السلع وانتشار السوق السوداء وعدم تسديد الضرائب.

3- تأثير الاقتصاد الموازي على توازن صناديق الضمان الاجتماعي

تشير اخر الاحصائيات ان صناديق الضمان الاجتماعي تخسر حوالي 20 بالمائة من مداخيلها نتيجة انتشار ظاهرة العمل الموازي أي ما يعادل 1،7 مليار دولار (الملحق رقم 01) الامر الذي يتسبب في خسائر مالية كبيرة على مستوى الخزينة المالية مما يؤثر بصفة مباشرة على تمويل صناديق الضمان الاجتماعي .

و تؤكد نفس الاحصائيات ان ظاهرة الاقتصاد الموازي في تطور متسارع ، حيث اتسع تواجده من نسبة 19 بالمائة سنة 1998 الى 50 بالمائة سنة 2017 (الملحق رقم 02) .

4- التوصيات :

لا بد من دمج الاقتصاد الموازي و ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات:

- تحفيز و تشجيع من يعملون بالاقتصاد الموازي على الدخول الى القطاع الرسمي سواء على المستوى الضريبي (تخفيض نسبة الضرائب المفروضة) او على مستوى اشتراكات الضمان الاجتماعي و الخدمات التي يقدمها .

- خلق ما يسمى مثلا الأسواق الجوارية من اجل امتصاص نسبة من يشتغلون بصفة غير قانونية .

- مراجعة مستوى الأجور لعمال القطاع الرسمي من اجل تحقيق الاستقرار المهني و الاجتماعي و لتجنب انتقالهم الى ظاهرة العمل الموازي .

الملحق رقم 01

انعكاسات الاقتصاد الموازي

خسائر الضمان الاجتماعي :

- **يخسر 20 بالمائة :**
- ما يعادل 1،7 مليار دولار من مداخيل صناديق الضمان الاجتماعي .
- ما يعادل مبلغ 585 مليون دولار من عائدات الضريبة على الدخل ,
- **خسائر الخزينة العمومية** : 07 بالمائة من عائدات الضريبة على الدخل .
- **الخسائر الجبائية** : الضريبة على القيمة المضافة ما يعادل 300 مليون دولار

الملحق رقم 02

تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر وفق السنوات المشار اليها أدناه

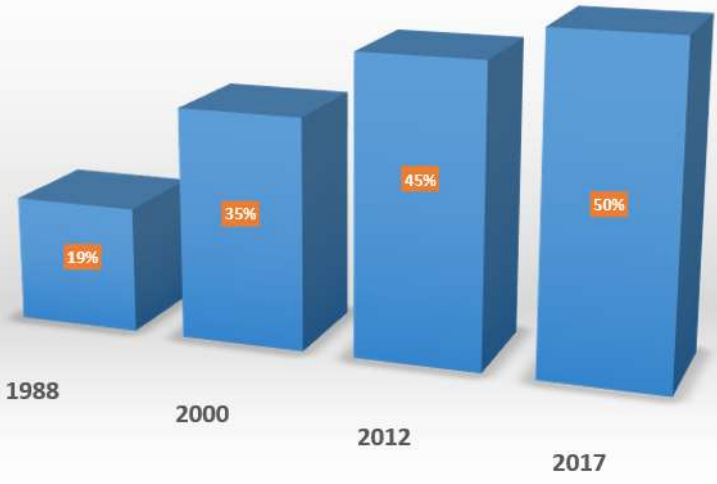

الملحق رقم 03

الملحق رقم 04

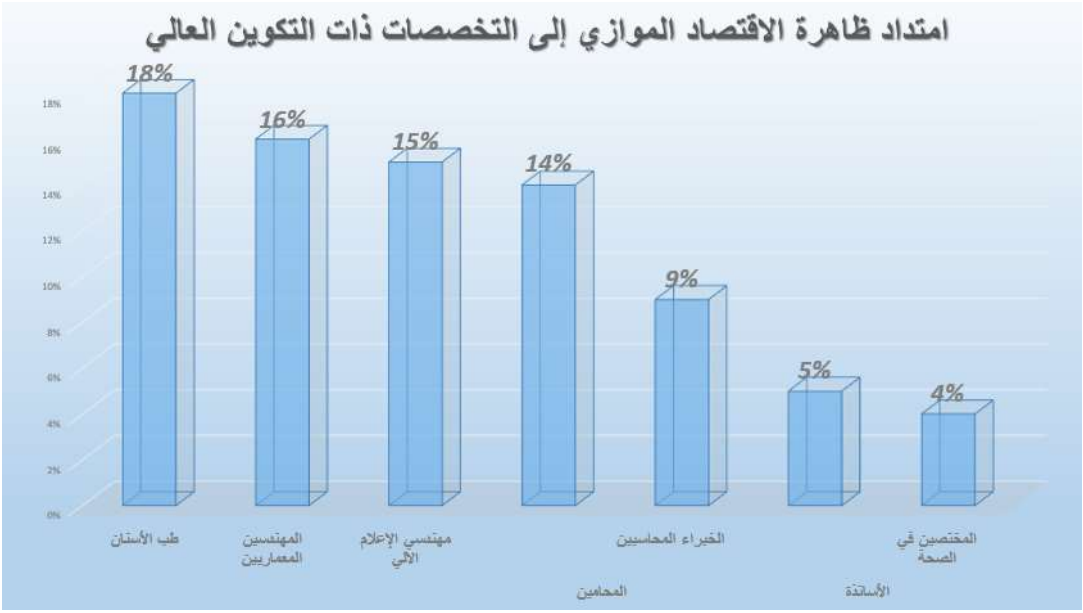

الملحق رقم 05